

## أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات على الرفع من جودة المعلومات المالية وكفاءة الأسواق المالية

الطالبة / بوزوينة هجيرة\*\* □ أ.د / دراوسي مسعود\*  
جامعة علي لونييسي البليدة -2- الجزائر

### المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات من خلال آلياتها المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية والتي تنعكس بدورها على كفاءة الأسواق المالية، حيث تتمثل أهم تلك الآليات في الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة ولجان المراجعة بالإضافة إلى المراجعة الداخلية والخارجية. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن تفعيل الآليات المحاسبية للحوكمة بشكل متكامل سيسمح في زيادة الإفصاح والشفافية، وبالتالي إنتاج معلومات مالية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة، بما يعكس ثقة ذوي المصالح ويزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية. لذلك فالاستفادة من الحوكمة في تطوير الممارسات المحاسبية وتطوير مهنة المراجعة سيحقق جودة المعلومات المالية كما سينعكس على قرارات المستثمرين وحركة الأسواق المالية.

**الكلمات المفتاحية:** الآليات المحاسبية للحوكمة، جودة المعلومات المالية، كفاءة الأسواق المالية.

### Abstract:

The purpose of this study is to highlight the role "Corporations Governance" could play (through its accountancy' mechanisms) to improving the quality of financial data contained in the financial reports, which, in turn, reflected in the efficiency of the financial markets. These mechanisms consist principally in the strict application of the standards of accountancy and audit, audit committees and interior / exterior audit.

The study drew a number of conclusions; one of the most important is the operationalization (in an integrated manner) of the accountancy' mechanisms of the Governance, which would allow an increase in statement and transparency, therefore producing financial data which will be useful for the different parts in relation with the company and reflect the trust of stakeholders and increase the efficiency of stock exchange. For that, taking the opportunity from the Governance in development of accounting practices and developing the profession of audit will produce a more quality of financial data and will be reflected on investor's decisions and dynamism of financial markets.

**Key words:** Governance accountancy mechanisms, quality of financial data, efficiency of financial markets.

### مقدمة :

لقد وضعت الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي من أزمات مالية وإفلاس وانهيار أكبر شركات العالم كشركة "Enron" و "World com"، مفهوم الحوكمة على قمة اهتمام مجتمع الأعمال والمؤسسات المالية الدولية، فقد أصبح

\* أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة علي لونييسي البليدة -2- ، Email : draouci2012@yahoo.com  
\*\* طالبة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة علي لونييسي البليدة -2- ، Email : doctora.hadjer09@gmail.com

إرساء قواعد الحوكمة مسعى كل الاقتصاديات العالمية وذلك بسبب الفساد المالي والإداري في الشركات ونقص الخبرة والمهارات والممارسات السلبية في الرقابة، نتيجة عدم تطبيق مبادئ المحاسبة بالإضافة إلى نقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية، ما أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وبالتالي فقدان المعلومة أهم عنصر يميزها ألا وهي جودتها.

ما دفع المنظمات والهيئات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى الاهتمام بهذا المفهوم الجديد، الأمر الذي أدى بهذه الهيئات الدولية أن تضع مجموعة من المعايير والقواعد التي تكمل حسن الأداء وتوفر الرقابة القوية تحت عنوان "الحكم الراشد". فالحوكمة ليست هدفا في حد ذاتها لكنها وسيلة وأداة للوصول إلى تحقيق أهداف متعددة ومن أهم هذه الأهداف هو العمل على تحسين وتحقيق جودة المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية التي تنشرها الشركة ويتم الإفصاح بها للأطراف ذوي العلاقة كالمستثمرين الذين يحتاجون لهذه المعلومات من أجل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية خاصة المدرجة في الأسواق المالية التي تنص على ضرورة الالتزام بمبادئ الحوكمة. فتنطبق قواعد الحوكمة له أهمية كبيرة خاصة للشركات المدرجة في الأسواق المالية حيث تعد عامل اطمئنان للمستثمرين مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في السوق المالي كما لها دور كبير في اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه وذلك من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح في المعلومات. فكلما كان هناك تحقق للإفصاح الأمثل -أي إبلاغ عن المعلومات ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمستخدمي- كان هناك أثر ايجابي مباشر على الأسواق المالية وبالتالي على أداء الشركات.

يمكن القول بأن هناك ارتباط وثيق بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المالية وقد أكدت على ذلك دراسات عديدة التي تناولت العلاقة بين تطبيق الحوكمة وتحقيق جودة المعلومات المالية وانعكاسها على الأسواق المالية. ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

### كيف تساهم الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية وكفاءة الأسواق المالية ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم هذا البحث على النحو التالي :

- المحور الأول : الإطار العام لحوكمة الشركات وتداعياتها
- المحور الثاني : جودة المعلومة المالية وكفاءة الأسواق المالية
- المحور الثالث : دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية وكفاءة الأسواق المالية

### المحور الأول : الإطار العام لحوكمة الشركات وتداعياتها

لقد حظي موضوع حوكمة الشركات اهتماما كبيرا في أنحاء العالم، وقد زاد الاهتمام بهذا الموضوع بعد حالات الفشل والتعثر التي واجهتها العديد من الشركات من حالات إفلاس وعجز مما زاد من الحاجة إلى الحوكمة التي تضم الآليات التي تضمن كفاءة اتخاذ القرار.

### أولا : الحوكمة أسس ومفاهيم

#### 1. مفهوم حوكمة الشركات :

إن مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة لـ "Corporate Governance"، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي تم الاتفاق عليها فهي "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"<sup>1</sup>.

#### 1.1 تعريف حوكمة الشركات :

لقد قامت عدة منظمات مهنية وباحثين بتقديم تعريفات متعددة لحوكمة الشركات نتيجة اختلاف وجهات نظرهم، وفيما يلي بعض التعاريف التي قدت لهذا المفهوم :

- فقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD سنة 1999 بأنها: "نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين وغيرهم من ذوي المصالح وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة المساهمة"<sup>2</sup>.

- كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها"<sup>3</sup>.

كما عرفها بعض المختصين بأنها :

- "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى، من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية"<sup>4</sup>، كما عرفت باختصار بأنها "النظام الذي تقاد وتراقب به الشركة"<sup>5</sup>.

- كما يرى أن الحوكمة هي الممارسات الرشيدة لسلطات الإدارة من خلال الارتكاز على القوانين والمعايير والقواعد المنضبطة التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة أسهمها وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى. ما يتطلب إعدادا جيدا للقوانين واللوائح والإجراءات التي يتعين للشركات انتهاجها لتحقيق الأهداف المطلوبة منها.<sup>6</sup>

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن مفهوم حوكمة الشركات يشير بشكل عام إلى مجموعة القوانين و القواعد التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة والموولين و أصحاب المصالح من جهة أخرى، فهو يتعلق بالطريقة التي يتم بها مراقبة العمل في الشركة من قبل مجلس الإدارة و كيفية تحقيق محاسبة المسؤولية في مواجهة المساهمين.

## 2.1 أسباب ظهور حوكمة الشركات :

يمكن حصر أسباب ظهور حوكمة الشركات إلى سببين رئيسيين وهما :<sup>7</sup>

■ **نظرية الوكالة :** يعتبر الفصل بين الملكية والإدارة من العوامل الأساسية لظهور نظرية الوكالة، كما أن التوسع الكبير الذي عرفته المؤسسات الاقتصادية خصوصا في ظل العولمة والنمو الاقتصادي العالمي المتزايد، اقتضى أن توكل المؤسسات مسؤولية إدارتها إلى مجلس الإدارة منتخب، وهذا ولد تعارض المصالح وظهور مشكلة الوكالة بين الأطراف المتعاقدة في المؤسسة . فقد يستغل بعض المديرين السلطات الواسعة الممنوحة لهم في تحقيق عوائد خاصة بهم والقيام بأعمال غير أخلاقية ومتنافية مع الأسس القانونية، مثل استمالة المراجعين لإعداد التقارير التي يرغب بها المدراء دون الأطراف الأخرى. هذا أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في المؤسسات، كما باتت الحاجة الماسة لإعادة الثقة والمصادقية لأسواق المال، وتنشيط الاستثمارات، لما تمثله من مطمح أساسي تسعى دول العالم لتحقيقه، لذا زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة.

■ **الفضائح المالية :** أدت الانهيارات المالية والفضائح الإدارية بالشركات العملاقة في العديد من دول العالم - والتي كان لها وما يزال الأثر البالغ على اقتصاديات الدول التي تنتمي لها تلك الشركات- إلى دراسة وتحليل الأسباب التي يؤدي إلى ظهور الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث تلك الانهيارات والفضائح. ولعل من أهم هذه الفضائح ما حدث لشركة (Enron و Worldcom) والتي تبين فيما بعد أن العيب ليس بمعايير المحاسبة ولكن في السلوكيات المطبقة. نتيجة إتباع الإدارة ومراجعيها أسلوب غير أخلاقي ساهم في انهيار الشركة. وهذا ما دفع الحكومة الأمريكية إلى إصدار قانون (Sarbanes-Oxley Act of 2002) الذي ألزم المؤسسات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده كدعامة لحوكمة الشركات والذي أحدث تغييرات جوهرية على بيئة الأعمال بشكل عام ومهنة المحاسبة بشكل خاص.

## 2. خصائص حوكمة الشركات : ويشير مصطلح الحوكمة إلى الخصائص التالية :<sup>8</sup>

- ✓ **الانضباط :** أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب الصحيح.
- ✓ **الشفافية :** أي تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث.
- ✓ **الاستقلالية :** أي لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل.
- ✓ **المساءلة :** أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- ✓ **المسؤولية :** أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.
- ✓ **العدالة :** أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.
- ✓ **المسؤولية الاجتماعية :** أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

## 3. أهمية وأهداف حوكمة الشركات :

لقد تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من الدول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية، وكذا الأزمات المالية بالإضافة إلى انهيار كبريات الشركات في العالم بسبب الفساد الإداري والمالي في المؤسسات.

### 1.3 أهمية حوكمة الشركات :

لحوكمة الشركات أهمية كبيرة للشركات والدول سواء كانت متقدمة أو ناشئة، فهي أساس جيد للاستقامة والصحة الأخلاقية، وتظهر أهميتها فيما يلي :<sup>9</sup>

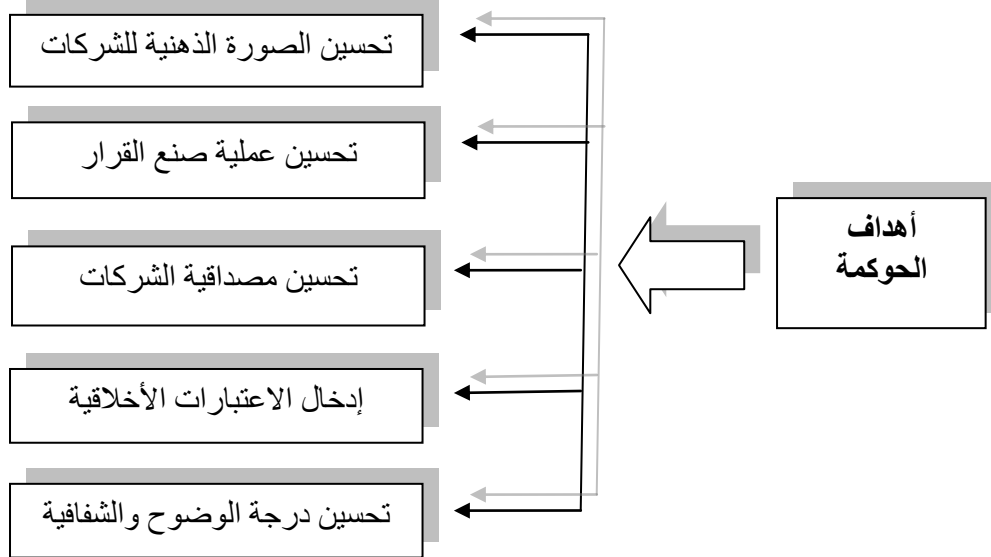
- ✓ تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول؛
- ✓ رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات؛
- ✓ جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمارات في المشروعات الوطنية؛

- ✓ زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها؛
- ✓ الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.

### 2.3 أهداف حوكمة الشركات :

تسعى قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن حصرها من خلال الشكل الموضح أدناه:

الشكل رقم (01) : أهداف حوكمة الشركات



**المصدر :** من اعداد الباحثة بالاعتماد على محمد أحمد الخضيرى، **حوكمة الشركات**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص21.

### ثانيا : مبادئ حوكمة الشركات

سنركز في هذه الدراسة على مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالرغم من وجود مبادئ ومعايير لهيئات ومنظمات أخرى لأنها أكثر المبادئ قبولا واهتماما، وقد تم إصدار هذه المبادئ في سنة 1999 إلا أنه بداية من سنة 2004 تم إصدار نسخة جديدة تضمنت تعديلات هامة، ويمكن إيجاز أهم ما جاء في هذه المبادئ على النحو التالي:<sup>10</sup>

**1. ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات :** ينص هذا المبدأ على ضرورة وجود إطار للحوكمة يشجع على شفافية الأسواق وكفاءتها، وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون، ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين مختلف الهيئات المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون، وقد جاء استحداث هذا المبدأ الذي لم يكن موجودا في قائمة المبادئ بصيغتها السابقة للتأكيد على أهمية تفعيل القوانين وليس فقط وجودها وذلك من خلال تدعيم سلطات الجهات القائمة على التنفيذ وتوفير التمويل اللازم لها مع تحلي النزاهة الواجبة للقائمين عليها؛

**2. ضمان حقوق المساهمين :** ينص هذا المبدأ على أنه من حق المساهمين التمتع بحقوق الملكية وأن يكونوا على معرفة كاملة بالمعلومات وفي الوقت المناسب وحقوق التصويت والمشاركة في القرارات الخاصة بالتغيرات الجوهرية في الشركة مثل بيع أصول الشركة أو الاندماج أو إصدار أسهم جديدة، لذلك يجب على الجهات الرقابية العاملة في السوق المالي العمل على توفير الحماية الكافية لحقوق المساهمين؛

**3. المعاملة العادلة بين كافة المساهمين :** يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات تحقيق المساواة والمعاملة العادلة بين كافة المساهمين سواء كبار أو صغار المساهمين، وكذلك المساواة بين المساهمين المحليين والمساهمين الأجانب؛

**4. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات :** يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات احترام دور كافة الأطراف ذوي المصلحة التي ينشئها القانون أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وتوفير المعلومات اللازمة لهم وبصورة دورية وفي الوقت المناسب، وحققهم في إخطار مجلس الإدارة بأي تصرفات أو مخالفات غير قانونية أو غير أخلاقية دون أن يترتب على ذلك أي مماس بحقوقهم ومصالحهم؛

**5. الإفصاح والشفافية :** ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة، لذا فإن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن ضرورة تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتعلقة من حيث تأسيس الشركة، موقفها المالي، الأداء، الملكية، وأسلوب ممارسة السلطة وهيكلية الإدارة

في الشركات، فضلا عن ضرورة الإفصاح عن الأمور غير المالية، مع ضرورة تزويد وحصول جميع المساهمين أو مستخدمي المعلومات الخاصة بالشركات بمعلومات كاملة عن الشركات في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة؛<sup>11</sup>

6. **مسؤوليات مجلس الإدارة** : يجب أن يؤكد الإطار العام للحوكمة على مسؤولية مجلس الإدارة في تصميم وتشغيل نظم رقابة فعالة مع التأكيد على مسؤوليته أمام المساهمين وجميع أصحاب المصلحة مع الشركة، ويجب أن يتخذ القرارات السليمة التي تحقق أفضل مصلحة للشركة، مع ضرورة تطبيقه لمعايير أخلاقية تراعي مصلحة المساهمين وأن يلتزم بالقوانين ذات الصلة.

فمن خلال المبادئ يتضح أنها تتضمن مجموعة من الآليات التي يتم استخدامها لتنفيذ مبادئ الحوكمة في التطبيق العملي على النحو التالي :<sup>12</sup>

✓ **الآليات القانونية** : وهي تختص بتطوير النظام القانوني بما يضمن توفير الإطار القانوني الملائم لتحقيق أهداف حوكمة الشركات؛

✓ **الآليات الرقابية** : لتحقيق حوكمة الشركات مثل التحديد الدقيق لمسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة؛

✓ **الآليات التنظيمية** : والتي تختص بتطوير الهيكل التنظيمي للشركات بالشكل الذي يحقق أهداف الحوكمة مثل التحديد الواضح لاختصاصات مجلس الإدارة واللجان المختلفة؛

✓ **الآليات المحاسبية** : والتي تختص بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية التي يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة مع جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة وتتمثل أساسا في: الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، لجان المراجعة، تحقيق الإفصاح والشفافية، إدارة الأرباح وتقييم أداء الوحدات الاقتصادية).

### **ثالثا : الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات**

بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية، إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في الشركات. وتشمل الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة ثلاثة مراحل وهي :<sup>13</sup>

1. **مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي** : وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما الرقابة القبلية والآخر الرقابة البعدية للعمل المحاسبي.

2. **مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي** : بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقييم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية؛

3. **مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية** : وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

وبالتالي يتضح أن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هو إنتاج معلومات مالية ذات استخدامات متعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية، لذا تصبح هذه المعلومات ذات جودة بحيث يمكن الاعتماد عليها، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية وإدارتها وتزويد من كفاءة سوق الأوراق المالية.

### **المحور الثاني : جودة المعلومات المالية وكفاءة الأسواق المالية**

تعد الجودة من أهم الصفات التي تنسم بها المعلومات المحاسبية والمالية المفيدة والتي تستخدم لتقييم المعلومات المالية الناتجة عن إعداد القوائم المالية، ذلك أن من أهداف القوائم المالية هو توفير المعلومات المفيدة التي تساهم في عملية ترشيد القرار لمستخدميها، ولكي تكون المعلومة مفيدة لا بد من توفير مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات.

#### **أولا : مفهوم جودة المعلومات المالية**

يمكن تحديد مفهوم جودة المعلومات المالية بأنه المقدار الذي تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها.<sup>14</sup> ذلك أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة وصلاحيّة في مجال ترشيد القرارات.

#### **1. قياس جودة المعلومات المالية :**

إن قياس جودة المعلومات يبقى نسبي، لذلك يمكن وضع بعض المعايير لقياس جودة المعلومات المالية والمتمثلة فيما يلي :<sup>15</sup>

أ. **المنفعة** : وهي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة:

- منفعة شكلية : تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم؛
- منفعة زمنية : الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها؛
- منفعة مكانية : سهولة الحصول عليها؛
- منفعة التقييم (تصحيحية) : أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

ب. **الدقة** : إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

ج. **التنبؤ** : كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.

د. **الفعالية** : هي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها، ذلك أن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.

هـ. **الكفاءة** : هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من وراءها.

2. **أبعاد تحقيق الجودة في المعلومات المالية** :

إن احترام أبعاد معينة في معالجة وإعداد المعلومات المالية يؤثر بالإيجاب على جودتها، وهذه الأبعاد هي:<sup>16</sup>

- التحديد : أي أن تكون المعلومة محددة بدقة؛
- السرعة : إن سرعة الإيصال للمعلومات لها دور في تكافؤ الفرص لاستخدام المعلومة؛
- شمولية المعلومة : يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيما بينها وشاملة في وصف الأحداث المعبرة عنها؛
- الملاءمة : إن ملاءمة المعلومة هي المقياس الأساسي لجودة المعلومات؛
- التوافق في التصوير أو التمثيل : يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للحدث؛
- التأكد : يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة.

## ثانيا : الخصائص النوعية للمعلومات المالية

لقد اتجهت معايير المحاسبة المتخصصة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي تعد المرجعية الأولية في الممارسات المحاسبية، والتي أعيد تسميتها فيما بعد بالخصائص النوعية للمعلومات المالية نتيجة التوجه نحو النظام الرأس المالي. وقد توصلت كل منهما إلى أن تلك الخصائص تنحصر في: "الملائمة والموثوقية".

### 1. الخصائص الرئيسية :

أ. **الملائمة**: إن خاصية الملائمة تعني أن المعلومات المحاسبية تكون قادرة على أن تحدث الفرق في القرار عن طريق مساعدة المستخدمين في وضع تنبؤات عن مخرجات الأحداث الحالية والماضية والمستقبلية أو التأكيد على التوقعات وتصحيحها. ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم توافر ثلاث خصائص فرعية وهي:<sup>17</sup>

- **القيمة التنبؤية** : تعني أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية، تمكن المستخدمين من الوصول إلى تنبؤات صحيحة.
- **قيمة التغذية العكسية** : أي يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة، حيث تمكن مستخدمي المعلومات من التأكيد على التوقعات السابقة أو تصحيحها؛
- **التوقيت المناسب** : أي وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب.

وعلى الرغم من أن خاصية الملائمة هي خاصية هامة لا بد أن تتوفر في المعلومات، إلا أن المعلومات المالية تفقد قيمتها بالنسبة للمستخدم ما لم يكن موثوق بها.

ب. **الموثوقية** : تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها أي مدى القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة، ويتحقق ذلك بتوفر العناصر التالية:<sup>18</sup>

- **صدق التمثيل** : ويعني وجود درجة عالية التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها، أي تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث. وتعني أيضا وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها؛

- **إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات** : وتعني توفر شروط الموضوعية في القياس العلمي وإمكانية أن المعلومات تمثل بالفعل ما يجب أن تمثل، وأن الأساليب المستخدمة في القياس خالية من الأخطاء والتحيز؛

- **الحيادية** : يقصد بحيادية المعلومات تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف الوصول إلى نتائج مسبقة أو التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين، إذ أن المعلومات المتحيزة لا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار.
  - 2. **الخصائص الثانوية** : وقد أضاف الإطار الذي قدمه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي خصائص ثانوية للمعلومات المالية تتمثل في:<sup>19</sup>
    - **القابلية للمقارنة** : وهي أن المعلومات يتم قياسها والتقارير عنها بذات الأسلوب في الشركات المختلفة وبالتالي تكون قابلة للمقارنة؛
    - **الاتساق (الثبات)** : وتعني أن الشركة تطبق ذات المعالجات المحاسبية للأحداث المتشابهة من فترة لأخرى.
- وقد أخذ بعين الاعتبار وجود قيدين رئيسيين يحددان إمكانية القيام بهذه العملية وهما:<sup>20</sup>
- الجدوى الاقتصادية التي تحددها قدرة المعلومات المحاسبية على تحقيق عائد أكبر من تكلفة إنتاجها؛
  - الأهمية النسبية للمعلومات المنتجة ومدى قدرتها على التأثير على مستعملها في اتخاذ القرار.

### ثالثاً : كفاءة الأسواق المالية

لقد أصبحت الأسواق المالية تشكل أداة أساسية لتدعيم النمو الاقتصادي، كما أن وجود أسواق مالية ذات كفاءة عالية تمنح مزايا عديدة للاقتصاد والنظام المالي في ظل توافر المعلومات والبيانات عن جميع أنشطة الشركات التي يتم التعامل بأوراقها المالية، مما يعمل على استحداث أسواق مالية متطورة وسليمة.

#### 1. تعريف كفاءة الأسواق المالية :

- اتفق العديد من الكتاب على تعريف السوق المالية الكفوة بأنها "السوق التي تنعكس بالقيمة السوقية للأوراق المالية، والمعلومات المتاحة جميعها، إذ لا يمكن لأي مشترك في السوق من تحقيق عوائد غير اعتيادية".<sup>21</sup> كما تعرف بأنها تمثل "سرعة استجابة الأسعار فيه وبطريقة غير متحيزة للمعلومات المتاحة للمتعاملين فيه، وبذلك تصبح أسعار الأوراق المالية والمتداولة فيه دالة للمعلومات المتاحة".<sup>22</sup>
- فالأسواق المالية التي تتمتع بالكفاءة تنقل للمساهمين معلومات دقيقة عن الأسعار مما يسمح لهم بتسيير استثماراتهم، فهذه الأسواق تساعد على انضباط المديرين وتسهل للشركات التي تدار بحكمة الحصول على رأس مال، ولكي يعمل سوق الأوراق المالية بكفاءة يتطلب ما يلي :<sup>23</sup>
- قوانين تحكم كيفية إصدار هذه الأوراق والتعامل بها، وتحدد مسؤولية مصدري هذه الأوراق والوسطاء في السوق؛
  - متطلبات التسجيل في البورصة مبنية على الشفافية والإفصاح الدقيق؛
  - قوانين تحمي أقلية حملة الأسهم.

#### 2. خصائص سوق المال الكفاء :

- يمكن إبراز أهم خصائص الأسواق المالية الكفوة فيما يلي :<sup>24</sup>
- أ. **الإفصاح والشفافية** : ويقصد بالإفصاح توفير الشركة للمعلومات والتقارير التي تمكن الأشخاص والهيئات من معرفة المركز المالي الحقيقي للشركة، حيث يساعد الإفصاح إلى حد كبير في استقرار سوق رأس المال مما يؤدي إلى تأكيد من أن التقارير المقدمة مطابقة للحقيقة، أما الشفافية فهي قدرة المستثمرين في الحصول على المعلومات في كل وقت وبدقة تامة وبشكل متساوي وعادل؛
  - ب. **توفر السيولة** : تعتبر السيولة في الأسواق المالية أحد أهم المحفزات للمستثمرين، والسيولة تعني إمكانية التخلص أو بيع أصول مالية بسرعة ودون خسارة؛
  - ج. **استمرارية السعر** : تعتبر استمرارية السعر أحد المكونات الرئيسية للسيولة والتي تعني أن أسعار الأوراق المالية لا تتغير كثيراً من صفقة إلى أخرى نالاً إذا كانت هناك معلومات جديدة تؤدي إلى تغيير في السعر؛
  - د. **عمق السوق** : فالسوق العميقة هي التي يوجد فيها عدد كبير من البائعين والمشتريين المستعدين دائماً للتداول بأسعار أعلى وأدنى من سعر السوق الحالي للورقة المالية، حيث تتطلب الأسواق المالية التي تتميز باستمرارية السعر وجود عمق في السوق؛
  - هـ. **شمولية السوق** : تتميز الأسواق المالية بالاتساع إذا نتج عن أوامر العرض والطلب حجم تداول كبير، فلو كان عدد المتعاملين من البائعين والمشتريين في السوق قليلاً وكان حجم التداول الناتج صغيراً فإن السوق تكون ضعيفة.

#### 3. شروط تحقق كفاءة السوق المالي : لكي تتحقق كفاءة السوق المالي لا بد من توافر الشروط التالية :<sup>25</sup>

- أن تكون المعلومات عن السوق متاحة للجميع وفي نفس الوقت ودون تكاليف؛

- عدم وجود قيود على التعامل مثل تكاليف المعاملات والضرائب؛
- للمستثمر الحق في بيع أو شراء الكمية التي يريدتها من الأسهم دون شرط وبسهولة ويسر؛
- وجود عدد كبير من المستثمرين بما يؤدي إلى عدم تأثير تصرفات بعضهم على أسعار الأسهم؛
- اتصاف المستثمرين بالرشد، أي أنهم يسعون إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها.

### **المحور الثالث : دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في زيادة فعالية جودة المعلومة المالية ومدى انعكاسها على كفاءة السوق المالية**

إن الحوكمة الجيدة هي نقطة بداية لأي مناقشة حول المعلومة المالية، إذ أن الشفافية المالية ما هي إلا جزء من الإطار الأكبر لحوكمة الشركات،<sup>26</sup> لذا لا بد من وجود آليات وأدوات يعتمد عليها لضمان جودة المعلومة المالية، إضافة إلى مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يمكن تطبيقه من توفر معلومات تتميز بالجودة وتنعكس مباشرة على السوق المالي بصفة خاصة.<sup>27</sup>

فعند النظر إلى حوكمة الشركات من جانب الفكر المحاسبي من حيث علاقتها بالإفصاح المحاسبي من جهة أو من خلال علاقتها بعملية المراجعة ولجان المراجعة من جهة أخرى، وكذلك انعكاسها على اتخاذ قرار الاستثمار أو أسواق المال أو غير ذلك فإن كل هذا يتبلور في العلاقة التي قد توجد بين تطبيق حوكمة الشركات والمعلومات المالية.

#### **أولاً : علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومات المالية وكفاءة الأسواق المالية**

إن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المالية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات والذي يقوم على مجموعة من المعايير، علاوة على ذلك فهناك تأثير لهذه المعلومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة على سوق الأوراق المالية ويتضح ذلك من خلال :

**1. علاقة قواعد حوكمة الشركات بالمعلومات المالية :** يمكن القول أن علاقة حوكمة الشركات بالمعلومات المالية هي علاقة طردية، حيث بقدر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات بقدر ما يمكن تحقيق معلومات ذات مصداقية، كما أن هناك عنصر مشترك بين الطرفين ألا وهو الإفصاح والذي يعد من المبادئ والقواعد التي تسعى حوكمة الشركات لتحقيقها، كما يعتبر من العناصر التي يجب أن تتضمنها المعلومات لتلبية الاحتياجات من خلال تحقيق الإفصاح الكافي وفي الوقت المناسب.<sup>28</sup>

**2. أثر المعلومات المالية على الأسواق المالية :** يتفق الكثير من الكتاب والباحثين بأن هناك تأثير مباشر وصريح للمعلومات المالية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة، أو من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة الأسواق المالية، كما أن أثر المعلومات على سوق الأوراق المالية له شقان<sup>29</sup> :

**أ. الدور التسييري :** وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار؛

**ب. الدور التأثيري :** على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بن الخواطر والعوائد، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان.

**3. حوكمة الشركات وسوق الأوراق المالية :** إن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في الأسواق المالية، وذلك نتيجة الانهيارات والأزمات المالية والتي أرجع سببها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المالية، لذا فإن أحد أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة هو مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يسمح بتوفير المعلومات للمستخدمين في الوقت المناسب وبالتكلفة الملائمة، ويضاف إلى ذلك أن أحد المعايير الأساسية للحوكمة الشركات هو دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات.<sup>30</sup> فقد اهتمت حوكمة الشركات بتحقيق الإفصاح والشفافية في كافة المعلومات وبصفة خاصة المعلومات المالية لمالها من أهمية ودور فعال في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية، مما يعني الاهتمام بتحقيق جودة هذه المعلومات، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد إلى دورها في تنشيط سوق الأوراق المالية، وقد أكدت على ذلك الدراسات التي قامت بها بنك ليونيه Credit Lyonnais سنة 2002 ؛ عن وجود علاقة بين مستويات الحوكمة في الدول وبين درجة نمو وتطور أسواقها المالية.<sup>31</sup>

وبالتالي يمكن القول بأن التطبيق الفعال لمفهوم الحوكمة يضمن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والمالية، وبالتالي يضمن تنشيط حركة سوق الأوراق المالية بشكل يحقق أهداف الوحدات الاقتصادية بصفة عامة وأهداف أصحاب المصالح بصفة خاصة وقد أكدت العديد من الدراسات بوجود ترابط قوي بين تطبيق حوكمة الشركات وإنتاج المعلومات والتأثير على حركة الأسواق المالية.<sup>32</sup>

- كما يجب الإشارة هنا إلى أن جودة المعلومات المحاسبية والمالية ونجا عنها يعتمد أساسا على عاملين اثنين وهما:<sup>33</sup>
- جودة المعايير المحاسبية المطبقة والمتمثلة في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية والمطبقة على الشركات المدرجة بالأسواق المالية؛
  - استعداد مسؤولي الإدارة المالية والمحاسبية للشركة؛ من مجلس إدارة ومراجعين ولجان مراجعة عن تقديم المعلومات المفيدة وفي الوقت المناسب، أي العمل وفق مبدأ الإفصاح عن المعلومات الأكيدة وفي التوقيت المناسب. وهذا ما سيتم التطرق إليه في النقطة الموالية.

### ثانيا : دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات

تماشيا مع طبيعة الدراسة سيتم تناول الآليات المحاسبية للحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومات المالية بما يحقق الشفافية في الإفصاح المحاسبي وبشكل يخدم الأطراف المتعاملة في الشركات والتي نركز فيها على دور كل من لجان المراجعة وكذا المراجعة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى دور الإفصاح والشفافية.

**1. دور آلية لجان المراجعة :** تعتبر لجان المراجعة من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول المتقدمة لذلك توصي العديد من المنظمات المهنية بتكوينها، نظرا لدورها الفعال في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها. فقد طرحت فكرة إنشاء وتكوين لجان المراجعة بغرض زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية - باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات للمستثمرين -، والتي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين، وكذلك لمساعدة الإدارة العليا للقيام بمهامها بكفاءة وفعالية، ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي وحماية حيادية المراجع الخارجي، فضلا عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية وما يتبعه من رفع كفاءة أداء عملية المراجعة من خلال تحسين جودة الأداء المهني.<sup>34</sup>

ويمكن تعريف لجنة المراجعة بأنها عبارة عن مجموعة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين ويمتلك أحد أعضائها على الأقل خبرة مالية أو محاسبية، وتشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها،<sup>35</sup> والتي تتولى القيام بما يلي:<sup>36</sup>

- ضمان أن العمليات التي تقوم بها الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين تؤدي إلى تحسين فعلي لنوعية القوائم المعدة أي الإشراف والرقابة من خلال النظر في ملاحظات المراجعين الخارجيين وتوصياتهم وإجابة الإدارة على ملاحظاتهم؛
- تقييم الشركة من حيث أهداف إعداد تقارير المراجعين الداخليين والخارجيين ومدى الوفاء بتحقيق تلك الأهداف؛
- استعراض القوائم الدورية في وقتها؛
- تشكيل قاعدة معلوماتية وتلقي الأخبار أول بأول؛
- أن تضمن بأن نظام الشركة الخاص بإعداد القوائم يعطي صورة واضحة عن الوضعية الحقيقية للشركة؛
- خلق حوار حر وصريح ومنظم مع أولئك الذين يشاركون في العمل من إدارات عليا ومدققين داخليين وخارجيين؛
- أما دورها بالنسبة للرقابة الداخلية فهي تعمل على تحقيق الالتزام القانوني والأخلاقي داخل الشركة وتحقيق ضوابط المحاسبة والمعلومات والأمن لتفادي الأخطاء والتزوير وتطبيق توصيات المراجعين الداخليين والخارجيين لتفادي نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة؛
- زيادة ثقة المتعاملين بالأسواق المالية لثقتهم في مصداقية التقارير المالية، مما ينعكس أثره على ارتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم.<sup>37</sup>

وقد أكدت دراسة (Memullen 2004) بخصوص دور لجان المراجعة في زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية والمالية، بأن الشركات التي توجد بها لجان مراجعة تقل بها الممارسات المالية غير الشرعية كما يساهم الإعلان عن تشكيل لجان المراجعة في تنشيط حركة أسهم الشركة في الأسواق المالية.<sup>38</sup>

كما أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الشركات التي تسعى لتطبيق الحوكمة، حيث تمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالشركة، كما تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المالية والحد من التلاعب نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة في عملية المراجعة، علاوة على ذلك يشير البعض بأن مجرد إعلان الشركة عن تشكيل لجنة للمراجعة يكون له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية، وبالتالي فإن التطبيق الفعال للحوكمة من خلال آلية لجان المراجعة سيؤدي إلى دقة وموضوعية التقارير المالية وتوفير معلومات محاسبية ومالية ذات جودة عالية ما ينعكس على تنشيط سوق الأوراق المالية.<sup>39</sup>

ومما سبق نستخلص بأن لجان المراجعة باعتبارها آلية من آليات حوكمة الشركات لها دور محوري في الارتقاء بجودة المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية فهي تعمل على التأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكذا تقييم الرقابة الداخلية، وحل المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي، وللقيام بهذه المهام يتعين أن يراعى تشكيل لجان المراجعة من كافة التخصصات اللازمة سواء محاسبين أو محللين ماليين لضمان جودة المعلومات والتقارير المالية.<sup>40</sup>

## 2. دور آلية المراجعة الداخلية :

تعد عملية المراجعة كأحد آليات المحاسبية للحوكمة التي تسعى لضمان تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والمالية من خلال إنتاج معلومات دقيقة والإفصاح عنها ما يؤدي إلى كسب ثقة المستثمرين بالقوائم والتقارير المالية من خلال الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية. حيث تساعد المراجعة الداخلية للشركة في تحقيق أهدافها، وتأكيد الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات، من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية، بما يؤكد على جودة ممارسة الشركة لأعمالها ومن ثم صحة المعلومات التي تفصح عنها الشركة وذلك نتيجة لاستقلال عملية المراجعة الداخلية وتبعيةها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة.<sup>41</sup> وكذا من خلال دورها في تقليص عدم التماثل (الاختلاف) في المعلومات، ولكي تحقق هذا الدور يتطلب ربط المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة والمراجعة الخارجية وهذا تجنباً لتأثير المدير العام على عملية المراجعة الداخلية لصالحه.<sup>42</sup>

وعليه فإن المراجعة الداخلية تعد في خدمة الحوكمة ، باعتباره الآلية التي تؤكد النتائج المختلفة سواء الاستراتيجية، التشغيلية والإدارية. الخ هذا من جهة، وتؤكد سلامة الممارسة الإدارية للشركة كما تكشف عن مواطن التحسين في الأداء العام من جهة ثانية، فالانعكاس الإيجابي لمهنة المراجعة الداخلية في التطبيق السليم لحوكمة الشركات لا يمكن أن يتجسد إلا إذا تم العمل وفق جملة من الإجراءات الإضافية والتي تكون بمثابة تدعيم لإنجاح ممارسات حوكمة الشركات.<sup>43</sup>

- العمل بكل الإجراءات القانونية والتنظيمية وخاصة المحاسبية على إعداد وتقديم تقارير وقوائم مالية تتسم بالدقة والوضوح والمصادقية حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- تفعيل آليات الرقابة على إعداد وعرض التقارير المالية وبالتالي على إنتاج المعلومات من خلال التأهيل المناسب للمراجعين على المستوى الداخلي والخارجي مع ضرورة الالتزام بالقيم الأخلاقية؛
- التعريف والشرح لمبادئ ومقومات حوكمة الشركات لأعضاء مجلس الإدارة، المساهمين وكذا المراجعين، لأن نجاح تطبيق الحوكمة يعتمد بدرجة كبرى على هؤلاء؛
- ضرورة تفعيل دور اللجان المختصة العاملة بالأسواق المالية في مراجعة التقارير المالية المقدمة من قبل الشركات المسجلة في البورصة، من أجل ضمان فعالية مهنة المراجعة الداخلية وإسهامها في نجاح الحوكمة.

## 3. دور المراجعة الخارجية :

تعد المراجعة الخارجية من آليات الخارجية الفعالة لإنجاح حوكمة الشركات لأنها تقلص أو تقضي على التعارض بين المساهمين والإدارة، كما أنها تقضي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية المحتويات بالقوائم المالية، فالمراجع الخارجي يضيف ثقة ومصادقية على المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية التي تعدها الشركة، وذلك بعد مراجعتها والتأكد من صحة البيانات والمعلومات الواردة بها، بحيث يقوم بإعداد تقارير مفصلة تفرق بالقوائم المالية،<sup>44</sup> ومن هنا تظهر أهمية المراجع الخارجي باعتباره الهيئة المحايدة المحلفة التي تعمل على زيادة مصداقية التقارير قصد تبيين المعلومة ورفع درجة موثوقيتها.

لذلك أصبح دور المراجع الخارجي جوهريا وفعالا في مجال الحوكمة نتيجة لما يقوم به من إضفاء الثقة والمصادقية على المعلومات المحاسبية المالية، وذلك من خلال إبداء رأيه الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركة.<sup>45</sup>

كما أن تحقيق جودة عملية المراجعة سينتج عنها آثار حوكمية ايجابية تبرز الالتزام بمعايير الجودة، سواء كانت أثارا على المراجعة الداخلية أو على أسواق المال وذلك لزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بصفة عامة والمتعاملين في السوق المالي بصفة خاصة في تقارير المراجع، مما ينعكس إيجابا على تدعيم الدور الإيجابي لمراجعة الحسابات في حوكمة الشركات خاصة في ظل التوجه نحو عولمة الأسواق المالية.

## 4. دور آلية الإفصاح والشفافية :

يعتبر الإفصاح أداة اتصال بين الشركة والعالم الخارجي ويعتبر من القضايا الهامة وذلك لما له من تأثير على قرارات وتصرفات المهتمين بأنشطة الأعمال، ونظرا لما اكتسبه من أهمية فقد أصبح الجميع يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح ومزيد من الشفافية بهدف أن تكون التقارير المالية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية

ولضمان الجودة في تلك التقارير.<sup>46</sup> حيث يعرف الإفصاح بأنه "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجدول المكمل في الوقت المناسب".<sup>47</sup> لذلك تمثل آلية الإفصاح والشفافية أحد أهم ركائز و آليات حوكمة الشركات، فالعلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة بها، مما يؤدي إلى زيادة مصداقية الشركات أمام جمهور المتعاملين واكتسابها سمعة حسنة الأمر الذي يعيد الثقة بها ويسوق المال ككل، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويمكن القول بأن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فعالية حوكمة الشركات.<sup>48</sup>

#### 1.4 دور الإفصاح في تعظيم جودة المعلومات المالية :

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح عن التقارير المالية المنشورة، ويمكن إظهار دور الإفصاح المحاسبي في تعظيم جودة المعلومات المالي من خلال ما يلي:<sup>49</sup>

- **دور الإفصاح في ضمان الشفافية :** يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات، فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والتي تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين، فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية وصادقة وكافية، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض وعدم الوضوح مما يؤثر على جودة المعلومات؛

- **دور الإفصاح في تحقيق خاصيتي الملائمة والموثوقية :** تهدف الملائمة إلى أن تكون المعلومات المالية التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ القرار وعلى قدرة مستخدميها على تفهم محتويات القوائم المالية لذلك يتعين الإفصاح عنها في مكان واحد من القوائم المالية لمساعدة المستخدمين على سهولة فهمها. كما تعبر المصداقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والوثوق فيها ولكي تكتسب المعلومات خاصية المصداقية يجب أن تتسم بصدق التعبير والإفصاح الكافي وفي الوقت الملائم.

#### 2.4 دور الإفصاح والشفافية في كفاءة الأسواق المالية :

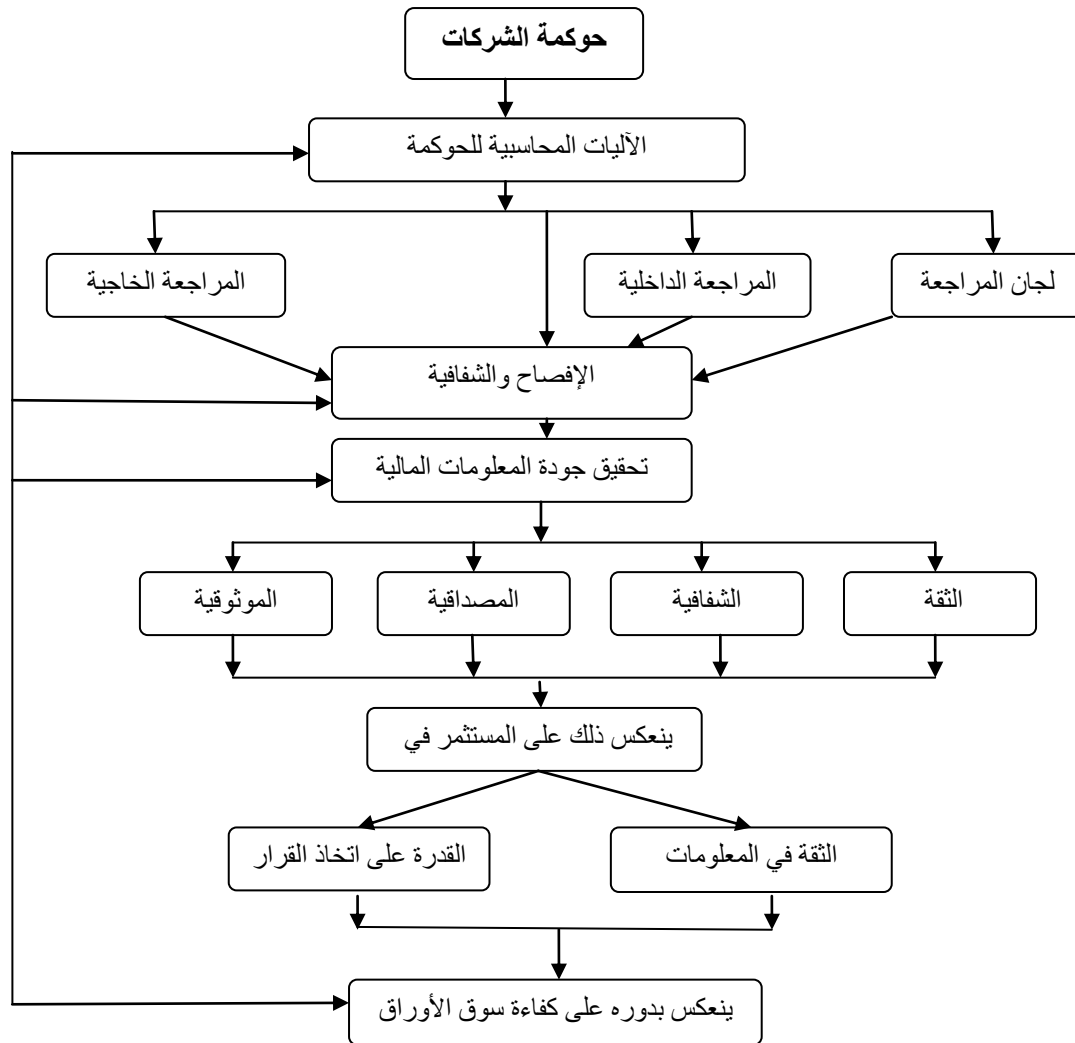
يعتبر الإفصاح أحد أهم المبادئ التي يقوم عليها السوق المالي الكفاء، فالإفصاح الأمثل والشفافية في عرض المعلومات المتعلقة بالأداء العام لهيئات الناشطة في السوق المالي يعد من الدعائم الأساسية لإنتاج معلومات ذات جودة عالية وبالتالي المساهمة في تحقيق مصالح الأطراف الفاعلة في السوق. كما يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المالية على الشفافية الحقيقة للشركات المدرجة في السوق، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن لنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في الأسواق المالية، ذلك أن الإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس الأسواق المالية.<sup>50</sup>

كما يلعب الإفصاح دوراً أساسياً في تحسين كفاءة الأسواق المالية فمن ناحية يؤدي الإفصاح ذو النوعية الجيدة إلى شفافية أكبر في التعامل، الأمر الذي يزيد من حركة رؤوس الأموال والاستقرار المالي على المستويين الوطني والدولي لاسيما مع تواجد آليات رقابية فعالة وعليه تتوقف كفاءة السوق المالية إلى حد كبير على نوعية الإفصاح وعلى كفاءة سوق المعلومات. كما يعمل الإفصاح الجيد أيضاً على تخفيض تكاليف مصادر التمويل المختلفة وجلب مستثمرين آخرين، ويقال من عدم تماثل المعلومات ويزيد من سيولة السوق باستمرار، ومن جهة أخرى لا يمكن للمتعاملين في الأسواق المالية أن يستغنوا عن المعلومات المالية المعدة والمنشورة بكل شفافية لاستخدامها في تقييم أداء الشركات المقيدة، لذلك يمكن حصر آثاره الإفصاح والنشر الواسع للمعلومات في النقاط التالية:<sup>51</sup>

- زيادة الثقة في الأسواق المالية، الأمر الذي يشجع المتعاملين على اللجوء إلى تلك الأسواق ويرفع من حجم التداول؛
- نشر ثقافة المالية وثقافة البورصة بصفة خاصة في أوساط المتعاملين مما يكثف استعمال المعلومات المنشورة في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- المعرفة الجدية للأدوات المالية المصدرة تحسن من كفاءة التخصيص؛
- الدورية والانتظام في الإفصاح يحسن وينوع من مصادر المعلومات ويزيد من كفاءة سوق المعلومات، وبالتالي يرفع من فعالية ودقة التنبؤ بنتائج الشركات المصدرة؛
- يؤدي الإفصاح نصف السنوي وربع السنوي إلى التقليل من عدم تماثل المعلومات، لاسيما بالنسبة للشركات التي تمتاز بتباين المعلومات فيما بين المتعاملين، إذ يزداد الطلب على المعلومات كلما قلت الشفافية.

لذلك فتحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية يتم من خلال استخدام لجان المراجعة التي تقوم بدورها بتوفير المعلومات التي يحتاج إليها كل من الأطراف الداخلية والخارجية من جهة، ومن خلال دور المراجع الداخلي والخارجي المستقل من جهة أخرى وهذا التنسيق من شأنه إزالة مشكلة عدم تماثل المعلومات وبالتالي إضافة درجة عالية من المصداقية والثقة والشفافية وتحسين المحتوى المعلوماتي للإفصاح المحاسبي والتي لها دور فعال في العمل على تحقيق كفاءة الأسواق المالية، وخلاصة القول فلو لا استخدام آليات الحوكمة لما أمكن الوصول إلى معلومات ذات مصداقية وشفافية وذلك من خلال الرقابة على مختلف مراحل إعداد المعلومة ووصولها إلى المستفيدين منها. والشكل التالي يلخص دور آليات حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومة من أجل أن تصل السوق المالي إلى درجة الكفاءة المرجوة:

الشكل رقم 02: دور آليات حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومة المالية وانعكاسها على السوق المالي



المصدر: من إعداد الباحثة

#### الخاتمة:

تتجلى علاقة حوكمة الشركات بالمعلومات المالية في التطبيق السليم لمبادئها، حيث تعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية والتي تعتمد على مجموعة من الأدوات من شأنها توفير هذه الخاصية، وكذا التأثير على حركة سوق الأوراق المالية. وقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- إن التطبيق السليم للحوكمة والالتزام بالمبادئ والمقومات المشار لها سابق من شأنه أن يضمن تحقيق جودة المعلومات المالية، حيث أن نجاحها يعتمد بشكل كبير على الممارسات المحاسبية والمالية وعلى نوعية المعايير المحاسبية المعتمدة، ذلك أنه من الدوافع الهامة والأساسية لتطبيق الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية والمالية وإحكام الرقابة عليها للارتقاء بمفهوم جودة المعلومات.
- من خلال المعلومات المالية المنتجة والمفصح عنها والتي تتميز بالملائمة والموثوقية يمكن للأطراف ذات العلاقة المحافظة على مصالحهم وحماية حقوقهم من التلاعب والضياع، كما تضمن المعلومات المالية ذات الجودة توليد الثقة في الممارسات الإدارية، وهذا ما يدعم المركز التنافسي للشركة كما ينشط حركة الأسواق المالية ويدعم كفاءتها.
- تساهم الحوكمة في توفير معلومات مالية ذات مصداقية عالية ويتحقق ذلك من خلال اعتمادها على مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية والمتمثلة أساسا في لجان المراجعة بالإضافة الى المراجعة الداخلية والخارجية، والتي تعمل على التأكد من التزام الشركات بقواعد الحوكمة كما تعتبر كمحددات تساعد الشركة من خلال:
- ✓ الدور الحيوي الذي تقوم به لجان المراجعة من إشراف على عملية إعداد القوائم المالية بالإضافة إلى إشرافها على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، ودورها في التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، والذي يعد كضمان لاتخاذ قرارات مناسبة من طرف جميع الأطراف التي لها علاقة بالشركة بناء على معلومات صحيحة؛
- ✓ دور المراجعة الداخلية في التأكيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى دورها في إدارة المخاطر التي قد تواجهها الشركة ويدعم دور مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، كما يضمن الإفصاح الشامل للتقارير المالية؛
- ✓ دور المراجعة الخارجية على طمأننة الأطراف ذوي العلاقة ومساعدتهم على تشكيل واتخاذ قرارات بناء على أسس متينة ألا وهي معلومات مالية تعبر عن حقيقة الأوضاع داخلها ومؤكدة من طرف خارجي محايد؛
- ✓ يؤدي دقة الإفصاح إلى زيادة مصداقية المعلومات المحاسبية بالنسبة للأسهم المتداولة، وبالتالي زيادة ثقة المساهمين في تلك الشركات وفي الأسواق المالية.
- ✓ إن وجود مختلف هذه الآليات داخل الشركات بالإضافة إلى تحقيق التكامل والانسجام بينها يعمل على وجود إفصاح كامل وكافي للمعلومات المحاسبية والمالية التي تخدم جميع الأطراف المهمة بالشركة،
- إن النتيجة النهائية لتفعيل تلك الآليات المحاسبية للحوكمة بشكل متكامل يساهم في إنتاج معلومات محاسبية ومالية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة، ما يسمح بالاعتماد على هذه المعلومات بشكل يعكس ثقة ذوي المصالح بالشركة وإدارتها.
- يوفر تحقيق حوكمة الشركات في سوق الأوراق المالية الكثير من المزايا والآثار الإيجابية أهمها النمو والاستقرار الاقتصادي كونها تؤدي إلى تحقيق المصداقية، الشفافية وتحسين العلاقة مع المساهمين.

وفي الأخير من خلال هذه الدراسة نوصي بضرورة إلزام الشركات الجزائرية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات خاصة شركات المساهمة والشركات المدرجة في البورصة، لأهميتها الكبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي والقضاء على الفساد المالي والإداري وتفعيل البورصة، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز الآليات المحاسبية للحوكمة وحث الشركات على تطبيقها لما لها من دور في زيادة الشفافية والإفصاح- خاصة لجان المراجعة والمراجعة الداخلية - والتي تعمل على زيادة جودة المعلومات وكفاءة الأسواق المالية. خاصة مع تبني الجزائر لجملة من الإصلاحات وتطبيقها للنظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي IAS/IFRS، الذي يهدف الى تحقيق الإفصاح والشفافية، التي تعد من أهم مبادئ الحوكمة التي تقوم عليها.

## الهوامش والمراجع:

- <sup>1</sup> محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، المؤتمر العلمي الدولي "عولمة الإدارة في عصر المعرفة" جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2012، ص12.
- <sup>2</sup> أبو زر إسحاق، **تحسين وتطوير الحوكمة المؤسسية في البنوك**، مجلة البنوك، العدد10، المجلد 22، الأردن، 2003، ص ص: 27-28.
- <sup>3</sup> M. Alangir, " **corporate Governance : ARisk perspective**", paper presented to: corporate Governance and Refom:, may 7/8 2007, cairo, p:03.
- <sup>4</sup> طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات**، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص04.
- <sup>5</sup> Bertrand Richard, **la dynamique du gouvernement d'entreprise**, Ed Organisation, Paris, 2003, p01.
- <sup>6</sup> مجدي محمد سامي، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد2، جامعة الإسكندرية، مصر، 2009، ص16.
- <sup>7</sup> عمر إقبال توفيق المشهداني، **تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها "إطار مقترح"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، الجزائر، 2012، ص223.
- <sup>8</sup> طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات حكومية في المصارف)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص23.
- <sup>9</sup> محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص: 28-29.
- <sup>10</sup> أحمد بوراس ومحمد بوطلاعة، **مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في الشرق الجزائري**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثالث، الجزائر، جوان 2015، ص20.
- <sup>11</sup> عمر إقبال توفيق المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص225.
- <sup>12</sup> منصور بن أعمار ومحمد حولي، **دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 4-5 ديسمبر 2012، ص08.
- <sup>13</sup> محمد أحمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية وانعكاسها على سوق الأوراق المالية "دراسة نظرية تطبيقية"**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، جامعة الزقازيق، بنها، 2005، ص 14.
- <sup>14</sup> سامح محمد رضا رياض أحمد، **دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 1، الجامعة الأردنية، 2011، ص52.
- <sup>15</sup> ناصر محمد الهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات "دراسة حالة مؤسسة اقتصادية"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر "باتنة"، الجزائر، 2009/2008، ص ص: 72-73.
- <sup>16</sup> نمر محمد الخطيب وفؤاد صديقي، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر (scf)**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص315.
- <sup>17</sup> ونام ملاح، **دور حوكمة الشركات في تحقيق الثقة في المعلومة المحاسبية**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، 2015، ص216.
- <sup>18</sup> قورين حاج قويدر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، عدد10، الجزائر، 2012، ص281.
- <sup>19</sup> ونام ملاح، مرجع سبق ذكره، ص217.
- <sup>20</sup> مليكة زغيب وسوسن زيرق، **دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر "بسكرة"، الجزائر، يومي 6-7 ماي 2012، ص08.
- <sup>21</sup> بتول محمد نوري وعلي خلف سلمان، **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب "البلدية"، الجزائر، يومي 18 و19 ماي 2011، ص15.
- <sup>22</sup> أحمد أبو موسى رسمية، **الأسواق المالية النقدية**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص24.
- <sup>23</sup> كهيبة رشام وسعاد شكري معمر، **انعكاسات حوكمة الشركات على الأسواق المالية**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الثالث، جوان 2016، ص157.
- <sup>24</sup> فاطمة الزهراء طهراوي وسهام عيساوي، **دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة السوق المالية**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر "بسكرة"، الجزائر، يومي 6-7 ماي 2012، ص11.
- <sup>25</sup> أمينة محمد طيفور، **حوكمة الشركات ودورها في تفعيل كفاءة السوق المالي لتحفيز الاستثمار**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2013، ص337.
- <sup>26</sup> أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعة وتدقيق المعلومات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص74.
- <sup>27</sup> حنان رضوان حلوة، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2003، ص125.

- <sup>28</sup> نهلة أبو إسماعيل وفتيحة مخانش، مدى تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي، مداخله ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2013، ص199
- <sup>29</sup> قورين حاج قويدر، الحوكمة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي ودورها في تأهيل السوق المالية في الجزائر، مداخله ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2013، ص30.
- <sup>30</sup> مسعود صديقي وخالد دريس، دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار، مداخله ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة "واقع رهانات وافاق"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي "أم البواقي"، الجزائر، يومي: 08/07 ديسمبر، 2010، ص17.
- <sup>31</sup> محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سبق ذكره، ص08.
- <sup>32</sup> أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، مداخله ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص10.
- <sup>33</sup> فهمية بديسي، التدقيق الداخلي ودوره في انجاح مسار تطبيق الحوكمة، مداخله ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثامن حول: مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والافاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، يومي 11-12 أكتوبر 2010، ص11.
- <sup>34</sup> مجدي محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص19.
- <sup>35</sup> سامح محمد رضا رياض أحمد، مرجع سبق ذكره، ص51.
- <sup>36</sup> مراد سكاك وفارس هباش، دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي، مداخله ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص17.
- <sup>37</sup> مجدي محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص25.
- <sup>38</sup> فهمية بديسي، مرجع سبق ذكره، ص13.
- <sup>39</sup> سامح محمد رضا رياض أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 52-53.
- <sup>40</sup> مجدي محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص29.
- <sup>41</sup> طلال سليمان جريرة وآخرون، أثر الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من وجهتي نظر الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن ومدفقي الحسابات الخارجيين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد2، 2015، ص320.
- <sup>42</sup> نبيل حمادي، أطروحة دكتوراه، ص105.
- <sup>43</sup> فهمية بديسي، مرجع سبق ذكره، ص15.
- <sup>44</sup> نفس المرجع السابق، ص13.
- <sup>45</sup> طلال سليمان جريرة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص321.
- <sup>46</sup> ذهبية عيشور، أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية، مجلة آفاق للعلوم، العدد السادس، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017، ص356.
- <sup>47</sup> كهينة رشام وسعاد شكري، مرجع سبق ذكره، ص151.
- <sup>48</sup> حسين بن الطاهر ومحمد بوطلاعة، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي، مداخله ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر "بسكرة"، الجزائر، 6-7 ماي 2012، ص10.
- <sup>49</sup> فارس بن يدير وآخرون، واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر "دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد2، الجزائر، 2016، ص231.
- <sup>50</sup> عزيزة بن سمينة ومريم طبني، دور الإفصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر، مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع، مارس 2017، ص327.
- <sup>51</sup> محفوظ جبار، استجابة الأسواق المالية للمعلومات المحاسبية: دراسة حالة بورصة الجزائر خلال الفترة 1999-2004، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 37، جامعة قسنطينة، الجزائر، جوان 2012، ص: 195-196.